

Distr.: General
7 May 2019
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٣٨، المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، والذي طلب فيه المجلس إلى المفوض السامي أن يعيّن فريقاً جديداً من الخبراء الدوليين لرصد عملية تنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق السابق. وقد شهدت الفترة التي تلت تغييرات عديدة، بما فيها انتخاب الرئيس فيلكس تشيسيكودي رئيساً لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي مهد لعملية الانتقال التي لا تزال جارية. زد على ذلك أن إقليم كاساي شهد عودة مئات الآلاف من الأشخاص المطرودين من البلد المجاور أنغولا.

وللخروج من الأزمة، يوصي فريق الخبراء الدوليين بتعزيز جهود مكافحة الإفلات من العقاب في كاساي باتباع سياسة موجهة توجيهاً أفضل في مجال الملاحقات القضائية، وذلك من خلال تحديد نوع الجرائم المعنية ونطاق المجموعات المستهدفة، بحيث تشمل الملاحقات كل الجرائم الدولية الخطيرة والجسيمة التي ارتكبت في كاساي. ويشكل بناء قدرة ذاتية لمباشرة الإجراءات القضائية والمحاكمات بغية تقليص الوجود الدولي مسألة ملحة. ومثل هذه السياسة يمكن أن تسمح بالاستفادة من فرص تحقيق السلم والمصالحة التي لا تزال مفتوحة. ويمكن ربط هذه السياسة أيضاً مع الحاجة الملحة إلى وضع سياسة لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية ونزع سلاح أفراد الميليشيات بمختلف أطرافها وإعادة إدماجهم، وتقليص الوجود العسكري الدولي في كاساي، وإنشاء آلية للعدالة الانتقالية تستجيب للخصوصيات الثقافية والشروط القانونية. وينبغي أن تشمل آلية العدالة الانتقالية البحث عن الأسباب العميقة للنزاع، ومعرفة الحقيقة، وأشكال التعويض، والإصلاحات اللازمة، فضلاً عن بناء ثقافة السلام والحوار والتسامح.

وأخيراً، يستلزم التصدي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الحالية التي أثرت تأثيراً خاصاً في الشباب والنساء، التنفيذ السريع لسياسة فعالة لإعادة الإعمار والتنمية في كاساي بضخ أموال مخصصة للغرض.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07485(A)



* 1 9 0 7 4 8 5 *

المحتويات

الصفحة

٣		أولاً - مقدمة
٤		ثانياً - الولاية
٥		ثالثاً - التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦		رابعاً - الحالة الراهنة في كاساي
٧		خامساً - متابعة عملية تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الدوليين وتقييم العملية ودعمها
٧		ألف - متابعة عملية تحديد المسؤوليات عن الحوادث التي جددت في منطقة كاساي
١٦		باء - تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في منطقة كاساي
٢٠		سادساً - الاستنتاجات والتوصيات
		مرفق
٢٤		خريطة كاساي

أولاً - مقدمة

١ - منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، شهد إقليم كاساي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، موجة من أعمال العنف الدامية التي ارتكبتها جماعات مسلحة (ميليشيات كاموينا نسابو، وبانا مورا، ومجموعة امبمي) وعناصر في قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، والمديرية العامة للهجرة). وأودت هذه الأعمال بحياة الآلاف من الأشخاص، وسُجِّل عدد لا يُحصى من الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، وتعرضت قرى بأكملها للحرق والنهب. وأدت أعمال العنف أيضاً إلى تشريد ما يزيد على مليون شخص، وتسببت من ثم في أزمة إنسانية حادة.

٢ - وبناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان، أوفد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي)، في ٢٠١٧، فريقاً يتألف من ثلاثة خبراء دوليين من أجل تقصي الحقائق ومعرفة الظروف المحيطة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في منطقة كاساي^(١).

٣ - وخلص فريق الخبراء الدوليين، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٨، إلى أن أطراف النزاع: (أ) تعمدت قتل المدنيين، بينهم عدد كبير من الأطفال؛ و(ب) ارتكبت فظائع عديدة، كتشويه الأعضاء، والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي؛ و(ج) دمّرت قرى بأكملها. وخلص الفريق أيضاً إلى أن بعض هذه الفظائع يشكل جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، فضلاً عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان^(٢). ووعياً منه بالحاجة الماسة إلى الشروع في مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة في كاساي، قدم فريق الخبراء الدوليين عدداً من التوصيات إلى السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣).

٤ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، طلب مجلس حقوق الإنسان، الذي أحاط علماً مع القلق باستنتاجات فريق الخبراء الدوليين، إلى المفوض السامي أن يوفد فريقاً جديداً من الخبراء الدوليين لرصد عملية تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات التي قدمها الفريق السابق في تقريره وتقييم العملية ودعمها، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب والتدابير الكفيلة بتحقيق المصالحة وتعزيز العدالة الانتقالية^(٤).

٥ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، عيّن المفوض السامي الخبرين الدوليين باكر والي انداي (السنغال)، رئيساً، وشيلا ب. كيتاروث (موريشيوس)، عضواً. فشرعاً، بعد تشكيل أمانتهما، في عملية المتابعة والتقييم خلال ثلاث بعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وشباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٩، ونيسان/أبريل ٢٠١٩. وقدموا الدعم إلى السلطات المختصة من خلال تنظيم حلقتي عمل مواضيعيتين، تناولت الأولى مسألة استراتيجيات التحقيق والملاحقة القضائية في إطار جهود مكافحة الإفلات من العقاب

(١) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٥، بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الفقرة ١٠ من المنطوق.

(٢) تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي (A/HRC/38/31)، الصفحات ١٠٥ إلى ١٠٩.

(٣) نفس المرجع أعلاه، الصفحات ١١٠ إلى ١١٣.

(٤) قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٣٨.

(في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، في تشيكابا)، في حين جمعت حلقة العمل الثانية الأطراف الفاعلة المعنية بجهود المصالحة والعدالة الانتقالية في منطقة كاساي (١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، في كاننغا). وتلقى الفريق الجديد، في إطار الاضطلاع بولايته، الدعم من أمانة تتخذ من كاننغا مقراً لها وتضم تسعة أعضاء، منهم خمسة أعضاء دوليين بينهم أخصائيون في قضايا نوع الجنس والعدالة الانتقالية.

٦- وشارك الخبراء الدوليين، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، في جلسة تحاور معزز خلال الدورة الأربعين للمجلس، قدما خلالها عرضاً عن تقدم الأعمال وتقاسماً بعض الملاحظات الأولية. ويتضمن هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين، استنتاجات فريق الخبراء الدوليين وتوصياته.

ثانياً- الولاية

٧- عُهد إلى فريق الخبراء الدوليين، بموجب قرار المجلس ٢٠/٣٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، بمهمة متابعة عملية تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات التي قدمها الفريق السابق وتقييم العملية ودعمها، وتقديم تقرير عن ذلك، وإعداد توصيات في هذا الصدد، عند الاقتضاء.

٨- وتختلف الولاية التي أُسندت إلى فريق الخبراء الدوليين بموجب القرار ٢٠/٣٨ عن ولاية بعثات تقصي الحقائق، حيث إن المهمة الأساسية التي عُهد بها إلى الفريق الجديد لا تتمثل في التوصل إلى استنتاجات وقائية بقدر ما ترمي إلى الوقوف على الجهود التي تبذلها دولة في أعقاب تقرير خلص إلى وقوع جرائم دولية وانتهاكات لحقوق الإنسان داخل إقليمها ودعم هذه الجهود. والآلية الحالية هي مبادرة ابتكارية من المجلس تدرج ضمن الجهود المبذولة من المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة لمساءلة الدول فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات ذات الصلة بالجرائم الدولية والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، وفيما يتعلق أيضاً بالتدابير المتخذة من أجل تحقيق المصالحة. واعتمد الفريق منهجية تضع في الاعتبار خصوصيات السياق الكونغولي، ولكنها تراعي أيضاً المبادئ الدولية، وعياً منه بأن أعماله يمكن أن تسترشد بها آليات أخرى مماثلة.

٩- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن ولايته تلتقي مع ولاية الآليات الأخرى القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ونشرت المفوضية السامية، تحت سلطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، فريقاً للمساعدة التقنية لدعم السلطات الكونغولية المختصة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك فحوصات يقوم بها خبير في الطب الشرعي^(٥). وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً على دعم السلطات الكونغولية في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة والمصالحة في كاساي من خلال الإحاطة بالوقائع والإبلاغ، فضلاً عن تقديم الدعم التقني.

١٠- ونشر الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً فريق خبراء كُلف تحديداً بتقديم الدعم في إطار محاكمة المسؤولين عن مقتل خبيري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ميشايل سارب

(٥) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٥. ومجّدت الآلية بموجب القرار ٢٠/٣٨.

وزايدا كاتالان ومرافقيهما الكونغوليين^(٦). وإلى جانب آليات منظمة الأمم المتحدة^(٧)، يشارك شركاء في التعاون الدولي، من قبيل الاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية دولية وكونغولية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة في كاساي. فمشروع السلام والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار في كاساي الوسطى، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان والمنظمة غير الحكومية *Search for Common Grounds*، على سبيل المثال، يهدف إلى دعم العدالة الجنائية وتحقيق المصالحة وإنعاش الاقتصاد في كاساي الوسطى.

١١ - وفي هذا السياق، سعى فريق الخبراء الدولي لتحديد القيمة المضافة للولاية التي أنيطت به والكيفية التي يمكن أن تسهم بها في تعزيز المشاريع والبرامج القائمة. والمحفّل الذي يتيح مجلس حقوق الإنسان يسمح للفريق بأن يسلط الضوء على جهود وثغرات كانت ستظل مخفية ويتحقق من أن الحالة في كاساي لن يطويها النسيان. وبالمقابل، من شأن هذا الاهتمام الدولي أن يحث السلطات في الكونغو على مضاعفة الجهود لتهيئة الظروف لإحلال سلام دائم في كاساي والاستفادة من المساعدة المناسبة. وبخصوص الدعم المقدم في إطار متابعة تنفيذ التوصيات، ارتأى الفريق أنه قادر، بالإضافة إلى الدعم الذي يمكن أن يقدمه إلى الدولة الكونغولية، على أداء دور حفاز للقوى الحية من خلال جمع مختلف الأطراف المعنية حول مائدة واحدة مثلما فعل ذلك في إطار حلقتي العمل المعقودتين في تشيكابا وكانغا.

ثالثاً - التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢ - لا يمكن إنجاز ولاية كتلك التي عُهد بها إلى فريق الخبراء الدوليين من دون تعاون صريح بين الخبراء الدوليين وسلطات الدولة المعنية. ويعرب الفريق عن تقديره لروح التعاون والانفتاح التي ميزت تواصله مع السلطات الكونغولية، على المستوى الوطني وعلى صعيد المقاطعات، طوال فترة الولاية. -وقد تمكنت أمانة خدمات الدعم التي اتخذت كانغا مقراً لها من إنجاز أعمالها دون معوقات من السلطات السياسية والعسكرية.

١٣ - وروح الانفتاح هذه جسدها رئيس الجمهورية، فليكس تشيسيكيدى، الذي استقبل الخبرين الدوليين في جلسة سماع في ٨ آذار/مارس ٢٠١٩. وخلال هذا اللقاء، الذي حضرته وزيرة حقوق الإنسان، تبادل الرئيس تشيسيكيدى أطراف الحديث مع الخبرين الدوليين بشأن التحديات المطروحة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في كاساي. وأعرب الرئيس تشيسيكيدى، الذي وضع احترام حقوق الإنسان ضمن أولويات فترة ولايته، عن تقديره لعمل الخبرين الدوليين.

١٤ - وتزامنت ولاية فريق الخبراء الدوليين مع فترة انتقال سياسي، بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي نُظمت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي وقت صياغة هذا التقرير لم تُستكمل بعد عملية تنصيب السلطات الحكومية الجديدة، الوطنية والمحلية. ومع ذلك،

(٦) S/2017/917.

(٧) مثلاً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

استمرت السلطات المنتهية ولايتها في تصريف الأعمال، ما سمح للفريق بمواصلة الحوار الذي بدأ في كاساي خلال هذه الفترة الانتقالية.

رابعاً- الحالة الراهنة في كاساي

١٥- منذ نهاية ولاية فريق الخبراء الدوليين السابق، شهدت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كاساي تطورات هامة أثرت في تنفيذ التوصيات.

١٦- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، توجه سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مراكز الاقتراع لانتخاب رئيس جديد. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلنت المحكمة الدستورية فليكس تشيسيكيدى رئيساً للجمهورية، معلنةً بذلك بداية أول انتقال سلمي في تاريخ البلد. وانتخاب السيد تشيسيكيدى، الذي ينتمي إلى المنطقة، أذكى في نفوس سكان كاساي الأمل بانتهاء شعورهم بأن السلطة المركزية تخلت عنهم. زد على ذلك أن التزام السيد تشيسيكيدى بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان حرّك زخماً جديداً في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وجهود المصالحة والعدالة الانتقالية في كاساي.

١٧- وأفرز انتخاب السيد تشيسيكيدى حركة تلقائية لنزع السلاح الطوعي في صفوف أفراد ميليشيا كاموينا نسابو^(٨). فقد أذكى انتخاب "ابن كاساي"، فيما يبدو، الشعور لدى عدد من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو بأنهم جهة فاعلة في السلطة المركزية التي كانوا يحاربونها. وفي كانغا، عرضت سلطات المقاطعة تعويضاً نقدياً حسب نوع السلاح الذي يتم تسليمه.

١٨- ومع ذلك، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن عملية نزع السلاح تستند إلى نهج مشكوك في سلامته وتشكو من انعدام المراقبة وغياب الرؤية. فالأسلحة تودّع مقابل تعويضات نقدية دون رقابة فعلية على حركتها. زد على ذلك أن العملية لا تراعي مسألة إعادة الإدماج، وبخاصة فيما يتعلق بالفتيات، ولا تتطرق إلى جوانب المسؤولية الجنائية. وتجدد الإشارة إلى أن العملية توقفت وأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اقترحت تقديم المساعدة.

١٩- ويمكن أن يتوقف هذا الزخم الهش في أي وقت. فهو يندرج في سياق يتسم بحدة التوترات الاثنية، كما تشهد على ذلك الحوادث التي جدّت في كاماكو (مقاطعة كاساي) في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، حيث قتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عدداً من أفراد ميليشيا كاموينا نسابو، كانوا قد سلموا أسلحتهم، بعد صدامات بين شعبي لوبا وتيتيلا. وحتى الآن، لا يوجد ما يدل على أن أفراد ميليشيا بانا مورا ومجموعة امبمي يعتزمون اتباع خطى أفراد ميليشيا كاموينا نسابو. بل من المرجح أن يتطور الوضع إلى ما هو أسوأ، حيث تدل بعض المؤشرات على إمكانية تشكيل ميليشيا جديدة لشعب تيتيلا.

(٨) لم تكن هذه العملية الأولى لنزع السلاح الطوعي في صفوف أفراد ميليشيا كاموينا نسابو. ففي أعقاب منتدى السلام والمصالحة والتنمية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ثم انتخاب محافظ مقاطعة كاساي الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام بعض زعماء الميليشيات بتسليم أسلحتهم، ولكن في ظروف أثارت أسئلة عديدة.

٢٠- وفي الوقت ذاته، يشهد البلد أزمة إنسانية خطيرة بسبب العودة الجماعية لمئات الآلاف من المواطنين الكونغوليين، معظمهم طردتهم السلطات الأنغولية أو أجبرتهم على المغادرة. -ويولد هذا التدفق ضغطاً متزايداً على هياكل الاستقبال التي تكاد تكون منعدمة أصلاً على الحدود، وهو ما يسبب مشاكل خطيرة، بما في ذلك على الصعيد الصحي. ويبدو أن المشردين العائدين والأشخاص المطرودين الذين تعرضوا لشتى أشكال العنف من الجانب الأنغولي، هم ضحايا أيضاً لأعمال عنف وابتزاز من الجانب الكونغولي، وبخاصة أعمال العنف المرتكبة على يد قوات الدفاع والأمن. والأزمة الإنسانية هذه تجعل تحقيق المصالحة مهمة صعبة في هذه المنطقة من كاساي. ورغم أن الجرح لا يزال مفتوحاً، علم فريق الخبراء الدوليين أن ضحايا الأزمة التي هزت كاساي منذ ٢٠١٦ يحتلطون بالجناة دون فصل. وفي مثل هذه الظروف، وفي سياق زادته الأزمة الإنسانية تعقيداً، قد يغدو فتح حوار من أجل المصالحة أمراً بعيد المنال. ولهذا السبب، تمثل تسوية الأزمة الإنسانية على الحدود مع أنغولا تحدياً كبيراً أمام إعادة إحلال السلام الدائم في كاساي.

خامساً- متابعة عملية تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الدوليين وتقييم العملية ودعمها

٢١- استنتاجات فريق الخبراء الدوليين هي ثمرة الملاحظات التي أبدتها الخبران الدوليان واللقاءات التي جمعتها مع مختلف الجهات المعنية، والسلطات السياسية والقضائية والعسكرية، ودوائر الشرطة، والزعماء التقليديين، ونقابة المحامين، والمجتمع الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع الدبلوماسي.

٢٢- ويعرب فريق الخبراء الدوليين عن تقديره لالتزام الدولة الكونغولية المعلن بتحقيق العدالة والمصالحة في كاساي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أنشئ، تحت إشراف وزير العدل آنذاك، فريق عمل للتصدي للقضايا التي تهم منطقة كاساي يضم وزير الدفاع، ووزير حقوق الإنسان، والممثلة الشخصية لرئيس الدولة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستخدام الأطفال، والمدعي العام للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تعقب هذا الاجتماع الوزاري لقاءات عمل لتناول الجوانب التقنية، وهي لقاءات تعذر تنظيمها وقت انتهاء فريق الخبراء الدوليين من صياغة التقرير الحالي.

٢٣- ويود فريق الخبراء الدوليين في الوقت الراهن أن ينظر في الجانبين المشمولين في التوصيات الواردة في تقرير الفريق السابق، وهما مكافحة الإفلات من العقاب ودعم جهود تحقيق العدالة والمصالحة والانتقال.

ألف- متابعة عملية تحديد المسؤوليات عن الحوادث التي جدّت في منطقة كاساي

٢٤- دعا فريق الخبراء الدوليين السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تشرع دون إبطاء في مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في كاساي، وقدم عدداً من التوصيات بخصوص التحقيقات والملاحقات القضائية نفسها وسبل دعم الضحايا والشهود.

١ - تحليل الملاحقات القضائية

٢٥ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثل العدالة العسكرية الجهة الرئيسية التي تتولى النظر في الملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم الدولية. ورغم أن القانون الكونغولي يقر بالتنافس على الاختصاص بين القضاء المدني والقضاء العسكري^(٩)، فإن المحاكم العسكرية هي التي تفصل في جميع القضايا تقريباً المرفوعة ضد كل من أفراد القوات المسلحة والمدنيين. وقد لاحظ فريق الخبراء الدوليين أن القضاء العسكري في كاساي قادر مبدئياً على إجراء التحقيقات ومباشرة الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة هناك. وقد أمكن خلال حلقة العمل التي نُظِّمَتْ في تشيكابا الوقوف على التزام أعضاء النيابة العامة العسكرية في كاساي وكفاءتهم المهنية ومهاراتهم، لا سيما بفضل الخبرة التي اكتسبها رؤساء المكاتب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن ممثلي القضاء المدني ونقابة المحامين في كانغا أوصوا بالنهوض بقدرات القضاء المدني لتمكينه من الفصل في مثل تلك القضايا أيضاً. ويشاطروهم الفريق هذا الرأي، حيث إنه يعتبر أن إشراك القضاء المدني من شأنه أن يعزز الملاحقات.

٢٦ - ولما كانت الملفات المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في كاساي ما زالت في المراحل الأولى للتحقيقات، تفاعل فريق الخبراء الدوليين بالأساس مع مكاتب النيابة العامة العسكرية لمتابعة وتقييم ودعم ما يلي: (أ) وضع استراتيجيات التحقيق والملاحقات القضائية موضع التنفيذ؛ و(ب) الوسائل البشرية واللوجستية المخصصة للغرض. ولا بد من متابعة هذا الجهد لدى المحاكم العسكرية إذا أفضت التحقيقات إلى محاكمات، وإلى إدانات في نهاية المطاف^(١٠).

٢٧ - ويؤكد فريق الخبراء الدوليين أن خارطة القضاء العسكري في كاساي تسير على نهج التقسيم القديم للمقاطعات الذي غُذِلَ في أعقاب إصلاح تقسيم الأراضي في ٢٠١٥. وبناءً عليه، تخضع المقاطعات الخمس في كاساي لسلطة نيابيتين عسكريتين عاليتين، الأولى مسؤولة عن مقاطعة كاساي الغربية سابقاً (التي تشمل مقاطعة كاساي ومقاطعة كاساي الوسطى)، والثانية مسؤولة عن مقاطعة كاساي الشرقية سابقاً (التي تشمل مقاطعة كاساي الشرقية، ومقاطعة لومامي، ومقاطعة سانكورو).

(٩) انظر القانون الأساسي رقم ٠١١/١٣ - بء المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ المتعلق بتنظيم هيئات القضاء العدلي وسيرها واختصاصاتها، المادة ٩١. انظر أيضاً القانون رقم ٠٢٣/١٥ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المتعلق بتعديل القانون رقم ٠٠٢-٠٢٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالقانون الجنائي العسكري، المادة ٢ (المتعلق بإلغاء المادة ٢٠٧ من القانون الجنائي العسكري التي تنص على الاختصاص الحصري للمحاكم العسكرية بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون، ومنها جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب).

(١٠) في ظل غياب أي حكم بالإدانة حتى الآن في قضايا الجرائم الخطيرة التي ارتكبت منذ ٢٠١٦، ينبغي أن تتولى آلية متابعة النظر في تنفيذ التوصية التي قدمها الفريق السابق فيما يتعلق بإنزال عقوبات مناسبة بحق من تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم العنف الجنسي، ومنع إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في قوات الدفاع والأمن وعزلهم منها (A/HRC/38/31، الفقرة ١١١(و)). وينطبق هذا أيضاً على التوصية المتعلقة بالأحداث المزعوم ضلوعهم في هذه الجرائم (A/HRC/38/31، الفقرة ١١١(ز)).

(أ) وضع استراتيجية عامة وشاملة لإجراء التحقيقات والملاحقات الجنائية مع توجيه اهتمام خاص لقضايا العنف الجنسي

٢٨- أوصى فريق الخبراء الدوليين السابق السلطات المختصة بتطبيق استراتيجية تتيح ملاحظة كل الجهات الضالعة في أعمال العنف التي شهدتها منطقة كاساي^(١١).

٢٩- وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملاً بالمبادئ الدولية لانتقاء الملفات وتصنيفها حسب الأولوية، وضع المجلس القضائي العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي - الغربية سابقاً قائمة حدد فيها ١٦ حادثاً تستلزم تحقيقاً على سبيل الأولوية. وتغطي الملفات المناطق والبلدات التالية: تشيسوكو، وغانزا، وكاتوكا، وديوكو، ومالغا، وتشيكابا، وموتشيمبا، وماسويكا، ونكوتو، وتشينيمبي، وتشيمبولو، وكايا - مادي، وليوبو، وكامونيا (علماً أن بعض المناطق/البلدات مشمولة بأكثر من ملف واحد).

٣٠- وخلال حلقة العمل التي نُظِّمت في تشيكابا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أوضح رئيس المجلس القضائي العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي - الغربية سابقاً كيف أنه اعتمد ثلاثة محاور لاختيار الملفات وتصنيفها حسب الأولوية، هي الآتية: (أ) الملفات السهلة (*low-hanging fruits*)؛ و(ب) الملفات ذات الأثر العالي؛ و(ج) الملفات المتعلقة بأشد الجرائم خطورة^(١٢).

٣١- وتستهدف الاستراتيجية التي وضعتها النيابة العامة العسكرية تحديداً الملفات الرمزية بحكم الظروف الصادمة جداً التي أحاطت بالجرائم المرتكبة، من قبيل (أ) العمليات التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية "من منزل إلى منزل" في بلدة نغانزا، الواقعة في كانانغا (مقاطعة كاساي الوسطى) في آذار/مارس ٢٠١٧^(١٣)؛ و(ب) اختفاء مفتشي وزارة التربية الوطنية في إقليم كازومبا (مقاطعة كاساي الوسطى)، في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧، الذي نُسبت المسؤولية عنه إلى أفراد ميليشيا كاموينا نسابو^(١٤)؛ و(ج) الهجوم الذي نفذه أفراد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سوق قرية تشيكولو في إقليم كازومبا، في نهاية أيار/مايو ٢٠١٧^(١٥)؛ و(د) مقتل ٣٧ شرطياً ينتمون إلى فيلق عمليات التدخل التابع للشرطة الوطنية الكونغولية على يد أفراد ميليشيا كاموينا نسابو بالقرب من قرية مالغا الواقعة في إقليم كاموينا (مقاطعة كاساي)^(١٦)؛ و(هـ) أسر نساء وأطفال على يد أفراد ميليشيا بانا مورا في إقليم كاموينا^(١٧).

(١١) A/HRC/38/31، الفقرة ١١١، الفقرة الفرعية (ج) ٣.

(١٢) يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن هذه المعايير قريبة من تلك التي حددها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (A/HRC/27/56، الفقرة ٤٤، وبعدها).

(١٣) A/HRC/38/31، الفقرة ٦٠.

(١٤) نفس المرجع أعلاه، الفقرة ٦١.

(١٥) نفس المرجع، الفقرة ٦١.

(١٦) نفس المرجع، الفقرة ٧٢.

(١٧) نفس المرجع، الفقرة ٨٦.

٣٢- ومن أصل مجموع الملفات، هناك ملف واحد جهاز للحكم (هو الملف المتعلق بالجرائم التي اقترفتها أفراد ميليشيا كاموينا نسابو في لويبو). وبالمقابل، لم يُحرز تقدم يُذكر فيما يتعلق بباقي الملفات منذ اعتماد الاستراتيجية، وذلك على الرغم من التحقيقات التي أُجريت بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق المعني بتقديم المساعدة التقنية^(١٨). وبينما يُعزى غياب التقدم في بعض الملفات إلى هشاشة الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، فإن انعدام الإرادة من جانب السلطات العسكرية هو الذي يطرح مشكلة بالنسبة إلى جزء آخر من تلك الملفات، حيث لم تردّ السلطات العسكرية على طلبات الإنابة القضائية التي وُجّهت إليها من أجل استجواب مشتبه بهم من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ممن أُعيد نشرهم في مناطق أخرى من البلاد. وأخيراً، يُعزى تعثر العملية فيما يتعلق ببعض الملفات إلى نقص الموارد البشرية أو اللوجستية، التي ترد مناقشتها في الأجزاء التالية من هذا التقرير.

٣٣- وبينما يقر فريق الخبراء الدوليين بوجود استراتيجية للتحقيقات والملاحظات، فإنه يرى أنه يمكن صقل هذه الاستراتيجية وتحديد نطاقها وأبعادها على نحو أفضل، بالإضافة إلى تسريع عملية تنفيذها.

٣٤- وفي سياق العدالة الانتقالية، يمكن أن يساهم الخيار الاستراتيجي المتمثل في الملاحقة القضائية الفردية مساهمةً أكبر في جهود المصالحة من خلال إبراز الأسباب الجذرية للأزمة. زد على ذلك أن الأخذ بنهج استراتيجي كهذا من شأنه أن يسهم في إثبات الوقائع على نحو موضوعي واستعادة الحقيقة كاملةً. ومن هذا المنطلق، وكما جرت مناقشته في إطار حلقة العمل التي نُظّمت في تشيكابا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، يرى فريق الخبراء الدوليين أن الاستراتيجية التي اعتمدتها النيابة العامة العسكرية ينبغي أن تدمج عدداً من الأبعاد الإضافية في ضوء أزمة عام ٢٠١٦.

٣٥- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أولاً أن الغالبية الكبرى من الملفات موضع التحقيق في الوقت الراهن تتعلق بانتهاكات ارتكبت على يد أفراد تابعين لميليشيا كاموينا نسابو. غير أن قوات الدفاع والأمن وأفراد ميليشيا بانا مورا وجماعة امبمي ارتكبت بدورها انتهاكات واسعة النطاق، تناولها بإسهاب الفريق السابق في تقريره - ولكن الاستراتيجية التي وضعتها النيابة العامة العسكرية لا تعكس جسامة الجرائم بالقدر الكافي. زد على ذلك أن الاستراتيجية تغفل أيضاً البعد الاثنى الذي اتخذته النزاع بظهور ميليشيا بانا مورا وجماعة امبمي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(١٩) وكذلك جرائم القمع التي نتجت عن ذلك^(٢٠).

٣٦- وبينما يقرّ فريق الخبراء الدوليين بما أُجري فعلاً من تحقيقات في الجرائم الجنسية، يلاحظ أن الاستراتيجية لا تعكس بالقدر الكافي الطابع الجماعي لهذه الجرائم ولا دوافعها القائمة على

(١٨) أُجريت هذه البعثات في بلدة نغانزا، بمدينة كانانغا، في مقاطعة كاساي الوسطى (أيار/مايو-حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛ وفي تشيكولو، إقليم كازومبا، في مقاطعة كاساي الوسطى (حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛ وفي لويبو، إقليم لويبو، في مقاطعة كاساي (حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛ وفي تشيكابا، مقاطعة كاساي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(١٩) A/HRC/38/31، الفقرة ٥٤، وبعدها.

(٢٠) نفس المرجع أعلاه، الفقرتان ٩٧ و٩٨.

أساس الجنس. وكان فريق الخبراء الدوليين السابق قد أكد في تقريره أن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون لأعمال العنف التي جرت في كاساي في الفترة بين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ولا سيما أعمال العنف الجنسي^(٢١). واتخذ العنف الجنسي هذا العديد من الأشكال - أهمها الاغتصاب، ولكن أيضاً الاسترقاق الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية، وإرغام الضحية على كشف العورة أو مشاهدة عمليات اغتصاب أو أعمال عنف تستهدف أقرباء. وشاركت الأطراف كافة في هذه الأفعال، بمن في ذلك قوات الدفاع والأمن التي تتمثل مهمتها الأولى في حماية السكان^(٢٢). وفي هذا السياق، لا بد من رد جزائي قوي يعكس تنديداً شديداً للهجة ويثني عن العود. ومن شأن استراتيجية للتحقيقات والمحاكمات تهدف إلى مكافحة ظاهرة العنف الجنسي برمتها أن تفضي أيضاً إلى تحرير كلمة الضحايا التي تبقي رهينة المحاذير الاجتماعية والوصم الاجتماعي^(٢٣). وأخيراً، إن أي استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الجرائم الجنسية برمتها من شأنها أن تفسح المجال لاعتراف عام بالأساس الجنسي لهذه الجرائم، الأمر الذي يمكن أن يسهم في إعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً.

٣٧- وبلغت ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم مستويات مثيرة للجزع، حيث جُدد قسراً شباب (بعضهم من صغار السن)^(٢٤) استغلّت الميليشيات حالة ضعفهم وأرغمتهم على اقتراف جرائم. ويدفع المجلس القضائي العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً بأنه فتح تحقيقات في هذا الموضوع، لكن الاستراتيجية بصيغتها الحالية لا تعكس حجم هذه الظاهرة.

٣٨- وأخيراً تجسّد الطابع المنهجي والعام لأعمال العنف التي شهدتها منطقة كاساي في الاستخدام الواسع النطاق لقطع الرأس من أجل القتل أو تشويه الجثث واللجوء إلى إضرام النار لتدمير المباني العامة والمساكن^(٢٥). وبينما يقر فريق الخبراء الدوليين بالتحقيقات الجارية في هذه الجرائم، يؤكد ضرورة أن تُدمج الاستراتيجية الطابع المنهجي والعام لهذه الجرائم على نحو شامل كي تعكس بشكل أفضل موجة العنف بأكملها.

٣٩- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن أي استراتيجية للتحقيقات والمحاكمات تُغفل الأبعاد المشار إليها آنفاً يمكن أن تساهم في إدامة حالة الإفلات من العقاب، ومن ثم تدمّر ثقة السكان الضحايا في العدالة التي تشكل عنصراً رئيسياً للمصالحة. لذا، يناشد الفريق القضاء العسكري أن يحسّن الاستراتيجية التي اعتمدها للتعاطي مع الجرائم المرتكبة في مقاطعتي كاساي وكاساي - الوسطى ويعمل من أجل مشاركة أوسع لمكونات المجتمع المدني، وبخاصة الرابطات التي لها صلة بالضحايا. ويشار في هذا الصدد إلى أن قانون العقوبات الكونغولي، الذي أصبح يتضمن تعريفاً للجرائم الدولية، يتيح الوسائل القانونية اللازمة لملاحقة الجناة^(٢٦). ويجب أيضاً أن

(٢١) نفس المرجع أعلاه، الفقرتان ٩٧ و ٩٨.

(٢٢) يُذكر أن بعض العناصر التابعين للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتمتعوا حتى عن استغلال حالة ضعف النساء الفارات من النزاع (نفس المرجع، الفقرة ٨٣).

(٢٣) نفس المرجع، الفقرة ٩٥.

(٢٤) انظر، مثلاً، A/HRC/38/31، الفقرة ٦٢.

(٢٥) نفس المرجع أعلاه، الفقرتان ٩٧ و ٩٨.

(٢٦) نفس المرجع، الفقرة ١٤، والفقرة ١١١ (ب). إن القرار الصادر مؤخراً عن دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية والقاضي برفض مبدأ استبعاد أعمال العنف المرتكبة ضد أفراد القوات المسلحة من نطاق تطبيق جرائم الحرب، يتيح للقضاء العسكري الكونغولي الأدوات اللازمة لتوسيع نطاق تحقيقاته كي تشمل جرائم العنف الجنسي التي ارتكبت بحق الجنود الأطفال. انظر النائب العام ضد بوسكو نتانغندا، قرار بشأن طلب

يرفع القضاء العسكري نسق عملياته. فبعض الجرائم مضى عليها نحو ثلاث سنوات، ومرور الوقت لا يخدم مصلحة العدالة الجنائية، ويقلل من مصداقية الشهادات (التي تشكل في حالات كثيرة الأدلة المتاحة الوحيدة)، ويزيد من صعوبة تحديد الأدلة المادية (كالمقابر الجماعية) والمحافظة عليها.

٤٠ - ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن المجلس القضائي العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي الشرقية سابقاً لم يفتح حتى الآن أي تحقيق في الجرائم الدولية التي ارتكبت في المنطقة بسبب تنصيب نائب عام جديد على رأس المجلس الأعلى في الفترة الأخيرة. ورغم أن درجة العنف كانت متفاوتة بين مقاطعات كاساي الشرقية، ولوماني، وسانكورو، فإن المنطقة شهدت جرائم خطيرة، منها جرائم عنف جنسي، ارتكبتها أفراد ميليشيا كاموينا - نسابو وعناصر تابعون لقوات الدفاع والأمن^(٢٧). وكان الفريق قد نوه خلال حلقة العمل التي نُظِّمت في تشيكابا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ بما أبدته النيابة العسكرية في المنطقة من إرادة لبدء عملية التحقيق. ونظراً لما يخلّفه مرور الوقت من أثر على توافر الأدلة وجودتها، يوصي الفريق بالتعجيل بفتح التحقيقات القضائية.

(ب) تخصيص موارد بشرية ولوجستية كافية ومتخصصة

٤١ - تغطي منطقة كاساي الشرقية مساحة قدرها ٣٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتنعدم فيها الطرق والممرات الصالحة لسيير المركبات، وتتسم بمشاشة الوضع الأمني. ويستلزم فتح التحقيقات من أجل الكشف عن المسؤولين عن الجرائم العديدة التي ارتكبت في المنطقة توفير موارد بشرية ولوجستية ضخمة. ففي المحكمة الجنائية الدولية، مثلاً، بصفتها المحكمة المختصة بالنظر في القضايا المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تستلزم معالجة ملف واحد تعبئة نحو عشرة أفراد من المهنيين والمحققين والعاملين في مكتب الادعاء، وتتطلب توفير معدات متخصصة وتخصيص ميزانية تسمح بالتنقل إلى أماكن الجرائم. ومن هذا المنطلق، أوصى فريق الخبراء الدوليين السابق السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تزيد الموارد البشرية واللوجستية المتاحة لمكاتب النيابة العامة العسكرية في كاساي^(٢٨). ولما كانت الملفات التي حددتها النيابة العسكرية في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً لا تزال في طور التحقيق، ركز فريق الخبراء الدوليين اهتمامه بالأساس على الموارد المخصصة لمكاتب النيابة العامة العسكرية.

٤٢ - ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين بقلق النقص الفادح في الموارد الذي يعيق عمل مكاتب النيابة العسكرية في كاساي، مؤكداً أن هذه الموارد لم تسجل أي زيادة منذ تقديم تقرير الفريق السابق. وعلى سبيل المثال، يضم مجلس القضاء العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً قاضيين فقط - رئيس مجلس القضاء العسكري الأعلى ونائبه. ويعمل لدى مجلسي القضاء العسكري لحامية كانانغا وحامية تشيكابا، التابعين لمجلس القضاء العسكري الأعلى، سبعة قضاة في المجموع. ويتولى هؤلاء القضاة مهام التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت

الاستئناف الذي قدمه بوسكو نتاغندا طعنًا في القرار الصادر بشأن مذكرة الدفاع التي تطعن في اختصاص المحكمة بالنظر في وجهي الاتهام ٦ و ٩، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ICC-01/04-02/06-1962.

(٢٧) A/HRC/38/31، الفقرتان ٤٩ و ٥٠ (مقاطعة كاساي الشرقية)؛ والفقرة ٦٥ (مقاطعة لومامي).

(٢٨) نفس المرجع، الفقرة ١١١ (ج) '٣'.

منذ ٢٠١٦ ويُعنون أيضاً بتجهيز القضايا الجارية. ويوجد مكتب النيابة العامة العسكرية في مبنى قديم لا يتوافر فيه مكان مؤمن لحفظ الأدلة. ولا يمتلك مكتب النيابة العامة أيضاً أي تجهيزات متخصصة لإجراء تحقيقات الطب الشرعي، بما في ذلك استخراج الجثث من المقابر الجماعية^(٢٩). وقد علم فريق الخبراء الدوليين أن الأموال المرصودة في إطار قانون المالية لعمل مجلس القضاء العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً لم يجر تحويلها بعد بحلول عام ٢٠١٨.

٤٣ - ونظراً للعدد الكبير للجرائم الدولية التي ارتكبت في كاساي منذ ٢٠١٦ ونطاقها الواسع، تُعتبر الموارد البشرية والمادية المتاحة حالياً غير كافية بالمرة لإجراء تحقيقات فعالة وتكوين ملفات قوية تدين مرتكبي الجرائم الخطيرة، أو على الأقل الجهات التي يُشتبه في أنها تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية. ويرى فريق الخبراء الدوليين أن نقص الموارد يشكل واحداً من بين الأسباب التي حالت دون تحقيق نتائج ملموسة في إطار استراتيجية التحقيقات والملاحظات.

٤٤ - والتحقيقات التي أجراها مجلس القضاء العسكري الأعلى في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً ما كانت لتكون لولا الدعم المالي واللوجستي المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق المساعدة التقنية من خلال آلية التحقيقات المشتركة. ويساور فريق الخبراء الدوليين القلق إزاء هذا الاعتماد المفرط على الفاعلين الخارجيين الذين تقتصر مهمتهم على تقديم مساعدة ظرفية محدودة في الزمن - لا سيما أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت تفكر في الانسحاب من البلاد^(٣٠). وخلال حلقة العمل التي نُظمت في تشيكابا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، تناول الخبراء الدوليان بالبحث السبل الكفيلة بتمكين مكاتب النيابة العسكرية كي تكون قادرة على أداء مهامها والحفاظة على المكاسب التي تحققت بفضل المساعدة التقنية.

٤٥ - وفي هذا السياق، يطلب فريق الخبراء الدوليين إلى القضاء العسكري ككل أن يعيد النظر في الموارد المخصصة لمنطقة كاساي. ففي الوقت الراهن، تستهلك القضية الجارية الوحيدة - وهي القضية المتعلقة بقتل خبيري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، مايكل شارب وزايدا كاتالان، ومرافقيهما الكونغوليين الأربعة، كل الموارد المتاحة الشحيحة أصلاً، علماً أن المحكمة العسكرية لحماية كانانغا يعمل بها قاضيان فقط. وتخفيفاً للعبء الملقى على عاتق القضاء العسكري في كاساي، يدعو فريق الخبراء الدوليين السلطات الكونغولية إلى النظر في إمكانية نشر قضاة جدد بصورة مؤقتة في كاساي، سواء لدى المجالس القضائية أو مكاتب النيابة العامة. وبينما يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن النيابة العامة ممثلة في القضية المتعلقة بقتل خبيري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ومرافقيهما الكونغوليين في شخص رئيس النيابة العامة العسكرية، يعرب عن أمله في أن تحظى بنفس القدر من العناية كل الملفات المتصلة بالجرائم التي ارتكبت في كاساي.

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، تتطلب طبيعة الجرائم التي ارتكبتها كل أطراف النزاع - الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب - أن يكون أعضاء النيابة العامة والمفتشين التابعين لها من ذوي المعارف والمؤهلات المتخصصة. وفي هذا الصدد، يذكر بأن الفريق السابق أوصى، في تقريره، بأن

(٢٩) فريق المساعدة التقنية هو الذي يقدم هذه الخبرة في الوقت الراهن.

(٣٠) انظر قرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، الفقرة ٤٤.

تتأكد السلطات الكونغولية، مثلاً، من استخدام موظفين متخصصين يتولون إجراء التحقيقات والملاحظات المتعلقة تحديداً بجرائم العنف الجنسي^(٣١).

٤٧- وقد جمعت حلقة العمل التي نُظِّمت في تشيكابا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، للمرة الأولى حول مائدة واحدة أعضاء النيابة العسكرية في كاساي وممثلين عن نقابة المحامين والقضاء المدني. ولاحظ فريق الخبراء الدوليين خلال حلقة العمل هذه، ولكن أيضاً خلال لقاءات عمل سابقة، الدراية الجيدة في صفوف أعضاء النيابة العامة العسكرية بالإطار القانوني المنطبق على الجرائم الدولية، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي. وبالمقابل، لاحظ الفريق غياب القاضيات في مكاتب النيابة العامة العسكرية في كاساي. ولما كانت المرأة تُعد بين الضحايا الرئيسيين للعنف في كاساي، يرى الفريق أن هناك حاجة لإيلاء عناية خاصة أيضاً لاستخدام قاضيات في القضاء العسكري في كاساي.

٤٨- وفي الختام، يذكّر فريق الخبراء الدوليين بأن الفريق السابق كان قد أوصى السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتحقق من أن رؤساء مكاتب النيابة العسكرية لديهم نفس الرتبة التي يحملها الضباط المكلفون بالعمليات ممن قد تثبت مسؤوليتهم^(٣٢). ويُشار في هذا الصدد إلى أن رئيسي المجلسين العسكريين العالين المكلفين بمكتبي النيابة العسكرية في كاساي يحملان رتبة عميد. ولما كان رؤساء المجالس العليا للقضاء العسكري في مناطق أخرى من البلاد يحملون رتبة لواء، وحرصاً على تجنب أي تنازع في الرتب بين المدعين العامين والمشتبه بهم في سياق التحقيقات التي تشمل أعضاء في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضالعين في الجرائم التي ارتكبت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يكرر فريق الخبراء الدوليين تأكيد توصية الفريق السابق بأن يُعيّن على رأس مكاتب النيابة العامة العسكرية في كاساي ضباط يحملون رتبة لواء.

(ج) مصير النساء والأطفال قيد الأسر في إقليم كامونيا (مقاطعة كاساي)

٤٩- يذكّر فريق الخبراء الدوليين بأن الفريق السابق كان قد أبلغ عن عشرات النساء والفتيات من جماعة لوبا الاثنية المحتجزات ضد إرادتهن في مزارع داخل إقليم كامونيا (مقاطعة كاساي) من قبل أفراد ميليشيا بانا مورا، اللائي يُجبرن على أداء أعمال معينة ويخضعن للاسترقاق الجنسي^(٣٣)، وطالب بإطلاق سراحهن فوراً^(٣٤). ورغم أن فريق الخبراء الدوليين لا يملك الولاية ولا الموارد للتحقيق في الادعاءات الجديدة المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فقد حصل من خلال تواصله مع السلطات السياسية الكونغولية وممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان، معلومات معينة تفيد بأن نساءً وأطفالاً لا يزالون محتجزين لدى أفراد ميليشيا بانا مورا. وقد سمح تحقيق أجراه مكتب

(٣١) A/HRC/38/31، الفقرة ١١١(د).

(٣٢) نفس المرجع، الفقرة ١٠٩ والفقرة ١١١(ج)٢٤. انظر أيضاً المادة ٦٧ من قانون القضاء العسكري، كما يضبطه القانون رقم ٢٠٠٢/٠٢٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. "يجب أن يكون القاضي الذي يمثل النيابة العامة في الجلسة حاملاً لرتبة أعلى من الرتبة التي يحملها المتهم أو مكافئة لها".

(٣٣) A/HRC/38/31، الفقرة ٨٦.

(٣٤) نفس المرجع، الفقرة ١١١(ي).

النيابة العامة العسكرية في مقاطعة كاساي الغربية سابقاً بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بسماع ٣٨ شخصاً بينهم ما لا يقل عن ٢٢ امرأة وأربعة أطفال تفيد تقارير بأنهم تعرضوا للاختطاف وخضعوا للعنف الجنسي ولأعمال شاقة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، تمكن الخبران الدوليان، خلال تنقلهما إلى تشيكيا، من الحديث مع نساء تمكن من الفرار من المزارع حيث كن محتجزات وأفدن بأن نساء أخريات كثيرات لا يزلن هناك. وفي كل مرة، طالب الفريق بإطلاق سراح النساء والأطفال فوراً.

٥٠- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الحكومة الكونغولية كانت قد أبدت، خلال بعثته الأولى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شكوكاً حول حقيقة هذا الوضع. ثم في وقت تال، عدلت السلطات موقفها واعترفت بواجبها الحرص على إطلاق سراح الضحايا. ويؤكد فريق الخبراء الدوليين من جديد الحاجة الملحة إلى إطلاق سراح هؤلاء النساء والأطفال فوراً وعدم التخلي عن الذين تمكنوا من الفرار.

١- دعم الضحايا وحماية الشهود

٥١- أوصى فريق الخبراء الدوليين السابق، في ضوء ما توصل إليه من استنتاجات بخصوص جسامه الجرائم ذات الطابع الجنسي التي ارتكبت في كاساي، بأن تطبق السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية فعلياً تدابير الحماية القضائية إزاء ضحايا الجرائم ذات الطابع الجنسي وتشجع الضحايا على رفع شكاوى وإبلاغ أصواتهم إلى العدالة من خلال إنشاء نظام للمساعدة القضائية^(٣٥). وطلب أيضاً إلى السلطات أن تتخذ تدابير ملموسة وفعالة تتيح لضحايا العنف الجنسي الاستفادة من الخدمات الطبية، والنفسية - الاجتماعية، والاجتماعية - الاقتصادية المناسبة، وذلك باتباع نهج يراعي المنظور الجنساني^(٣٦). وقدم الفريق السابق أيضاً توصيات ماثلة في جوهرها فيما يتعلق بالضحايا الأطفال^(٣٧). ويلاحظ في هذا الصدد أن دعم ضحايا العنف الجنسي والضحايا من الأطفال ورعايتهم شرطٌ مسبق لإعادة بناء النسيج الاجتماعي في كاساي.

٥٢- ولما كانت الملفات التي انتقاها القضاء العسكري لم تفض حتى الآن إلى أي محاكمة، ركّز فريق الخبراء الدوليين اهتمامه على الطريقة التي تتبعها النيابة العامة العسكرية للتحقيق في الملفات المتعلقة بضحايا الجرائم الجنسية والضحايا الأطفال. ومن دواعي سرور الفريق أن السلطات المعنية اتخذت في إطار هذه التحقيقات، التي أجريت خلال بعثات التحقيق المشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق المساعدة التقنية، التدابير الكافية والمناسبة لحماية ضحايا جرائم العنف الجنسي والشهود عليها والضحايا الأطفال خلال إجراءات الاستماع. وعلى أرض الواقع، شارك المحققون والقضاة التابعون لمكتب

(٣٥) نفس المرجع، الفقرة ١١١(هـ).

(٣٦) نفس المرجع، الفقرة ١١١(ط).

(٣٧) نفس المرجع، الفقرة ١١١(ح) و(ط).

النيابة العامة العسكرية في جلسات تمهيدية^(٣٨) حُصِّصت بالأساس لتناول المسائل المتعلقة بحماية المعلومات. وخلال اللقاءات، التي أُجريت على نحو يكفل حماية هوية الشهود، حضرت إلى جانب المحققين أخصائيات في المجال النفسي - الاجتماعي. وأخيراً، قُدمت بعد جلسات الاستماع المساعدة النفسية إلى الأشخاص الذين جرت مقابلتهم. وبطلب الفريق إلى السلطات القضائية العسكرية اتباع هذه الممارسات على أساس منتظم ضماناً لإجراء تحقيقات مستقلة وملائمة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة القانونية، يوجد في كانغا عيادة قانونية يديرها مكتب نقابة المحامين في كانغا وتتمثل مهمتها في دعم الضحايا في إطار الإجراءات القضائية. ويوجد أيضاً مشروع يجري تنفيذه بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، عنوانه "مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس: تحقيق العدالة للنساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمكينهن، وحفظ كرامتهن"، ويهدف البرنامج بالأساس إلى تعزيز آليات المساعدة القانونية لصالح ضحايا العنف الجنسي في مناطق معينة من البلاد، منها كاساي الوسطى. ويتضمن المشروع أيضاً مكوناً لدعم برامج الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية للضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وتضطلع منظمة أطباء بلا حدود أيضاً بأنشطة في كاساي الوسطى حيث نشرت عيادات متنقلة لتقديم المساعدة الجراحية والطبية والنفسية - الاجتماعية لضحايا العنف الجنسي. وتشارك وزارة الصحة والأسرة والقضايا الجنسانية على صعيد المقاطعة في حملة لتوعية الزعماء التقليديين وعامة السكان في كاساي الوسطى بمسألة العنف الجنسي.

٥٤ - ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن كل المبادرات تقريباً التي ترمي إلى دعم الضحايا يؤمّنهم شركاء خارجيون. وفي سياق يتسم بزيادة مطردة في الاحتياجات من الدعم^(٣٩)، يجب على الدولة الكونغولية، وفقاً لدستورها^(٤٠) وتنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس لعام ٢٠٠٩، أن تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال وأن تسعى لتحقيق استدامة الآليات التي يدعمها شركاء دوليون.

باء - تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في منطقة كاساي

٥٥ - أوصى فريق الخبراء الدوليين السابق، وعياً منه بأن العدالة الجنائية وحدها لا يمكنها أن تكفل عدم تكرار أعمال العنف، بأن تشرع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية

(٣٨) أشرف على هذه الحصص أعضاء في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وبخاصة شعبة حماية الطفل)، وفريق المساعدة التقنية، ومنظمات غير حكومية محلية متخصصة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظم فريق المساعدة التقنية دورة تدريبية حول موضوع تدابير الحماية حُصِّصت لأعضاء مكاتب النيابة العامة العسكرية.

(٣٩) بالفعل، على الرغم من تراجع الأعمال العدائية منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، لا يزال العنف الجنسي مستمراً في كاساي. انظر، على سبيل المثال أطباء بلا حدود، «Sexual violence committed by armed men in Kasai»، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، متاح على الموقع الشبكي www.msf.org/drc-sexual-violence-committed-armed-men-kasai، والبيانات المقدمة من منظمة أطباء بلا حدود إلى أمانة فريق الخبراء الدوليين.

(٤٠) انظر المواد ١٤ و ١٥ و ٤١ من الدستور.

شاملة للعدالة الانتقالية تهدف إلى إثبات الحقيقة والوقوف على الأسباب العميقة للأزمة وتقديم تعويضات للضحايا من أجل تحقيق المصالحة^(٤١).

٥٦- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الحكومة الكونغولية نظمت في كانغا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ منتدى من أجل السلام والمصالحة والتنمية في منطقة كاساي. وحسب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، كانت السلطات تطمح من خلال المنتدى إلى تشجيع العودة إلى السلام وتحقيق المصالحة في كاساي وإعادة إعمار المنطقة^(٤٢).

٥٧- في وقت تحرير هذا التقرير، لم يكن فريق الخبراء الدوليين قد اطلع على توصيات المنتدى المذكور واستنتاجاته، ولاحظ عدم وجود آلية متابعة.

٥٨- وللحصول على فكرة أوضح بخصوص الإشكاليات التي تطرحها عملية تحقيق المصالحة في كاساي، نظم فريق الخبراء الدوليين حلقة عمل في كانغا يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وجمعت هذه الحلقة نحو ستين شخصاً من المقاطعات الخمس التابعة لمنطقة كاساي. وحضر ضمن المشاركين ممثلون عن سلطات المقاطعات، والزعماء التقليديين، ورجال الدين الكاثوليك، وجامعيون وباحثون، ونقابة المحامين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، ومنظمات المجتمع المدني. وكانت ممثلة في المنتدى أيضاً منظمات إنسانية، وهيئات تابعة للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتطرق الحلقة إلى مواضيع متنوعة، وبخاصة الممارسات التقليدية لتحقيق المصالحة في كاساي، ومسؤوليات الدولة، ومشكل نزع السلاح، والحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

١- الممارسات التقليدية لتحقيق المصالحة في منطقة كاساي

٥٩- خلال حلقة العمل التي نُظمت في كانغا، جرى تناول ثلاث شعائر لتحقيق المصالحة في منطقة كاساي، هي (أ) الشرب من كوب واحد (*kunua cibalu en tshiluba*)؛ و(ب) طرد الشر (*mucipu cikandakanda*)؛ و(ج) التحالف من أجل السلام (*kutua ndondo wa bupole*). وأوضح المشاركون كيف أن غالبية المجتمعات المحلية في كاساي تقوم على النسب ولا تخضع لحكم رئيس. وهي تعيش تقليدياً حياة مستقلةً بعضها عن بعض ويقودها الأعضاء الأكبر سناً (*bakulu*) الذين يضطلعون بدور الحكم في القضايا التي تخص سلالتهم. وهم المستشارون والكهنة الذين يشرفون على طقوس ومراسم عبادة الأسلاف. وداخل كل سلالة يتقاسم الناس علاقات تربطهم بأسرة الأب (نسب الولد لأبيه) أو بأسرة الأم (نسب الولد لأمه). وفي حالة نشوب نزاع بين سلالتين أو داخل السلالة الواحدة، يتولى كبار القوم تسوية الخلاف تسويةً وديةً. وكدليل على المصالحة، يُدعى أطراف النزاع إلى الشرب من كوب واحد ثم غسل اليدين. وفي بعض الحالات، تُقدّم القرابين درءاً لغضب الأسلاف^(٤٣).

(٤١) A/HRC/38/31، الفقرة ١١١(أ).

(٤٢) انظر بيان رئيس الحكومة برونو تشيبالا المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الموقع التالي:

www.primature.cd/public/2017/09/23/bruno-tshibala-affirme-que-le-forum-sur-la-paix-dans-le-grand-kasai-sest-tres-bien-passe/.

(٤٣) عرض قدمه البروفسور سييامبا انتومبا من جامعة كانغا للتربية.

٦٠- وشكل النزاع بمختلف مظاهره عاملاً مزعجاً للاستقرار. ولهذا السبب، تلجأ هذه المجتمعات إلى ممارسات تقليدية تتمثل في طرد الشر حتى تتحقق المصالحة بين المتحاربين. وتضطلع المرأة بدور رئيسي على هذا الصعيد. فتتولى النساء إقامة الشعائر لطرد الشر وبأيديهن المكناس وأدوات الخلط والعجن، وتغنين لدعوة الرجال إلى وقف القتال وتحقيق المصالحة^(٤٤).

٦١- وذُكر المشاركون أيضاً بأن منطقة كاساي شهدت أحداثاً دامية عشية استقلال البلاد. فقد جددت صدامات بين شعب لوبا وشعب لولوبا عام ١٩٥٩ في لولابورغ^(٤٥) والمناطق القريبة. ولإنهاء الأزمة، وقّع زعيما شعب لوبا وشعب لولوبا اتفاقين كلاً بالفشل: الأول في مونكامبا بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ أمام هيئة التحكيم التي رأسها الحقوقي البلجيكي راي، والثاني في بروكسل بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٠ في حضور رئيس الكونغو البلجيكية ورواندا - أوروغواي^(٤٦).

٦٢- ولم يتسن إيجاد تسوية لهذا النزاع إلا باللجوء إلى آلية تقليدية، هي اتفاق انتداب المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. وأتاح توقيع الاتفاق فرصة للزعماء التقليديين لشعوب لوبا، ولولوبا، وكانيوك، وكوبا، وسونجي، وكيي، ويندجي، والقادة السياسيين لشعبي لوبا ولولوبا لإقامة العديد من المراسم التقليدية كدليل على المصالحة. واختتم مسار المصالحة بالاحتفالات التي نُظمت في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ في مدينتي لولابورغ وباكونغوا في حضور رئيس الدولة في ذلك الوقت، جوزيف كاسافوبو^(٤٧).

٦٣- وفي ضوء ما تقدم، يدعو فريق الخبراء الدوليين جميع الجهات الفاعلة السياسية وسائر مكونات المجتمع في كاساي إلى أن تسترشد بهذه السابقة لبدء عملية مصالحة تكون شاملة ومستدامة تراعي الواقع في كاساي اليوم.

٢- مسؤوليات الدولة

٦٤- تطرقت حلقة العمل التي نُظمت في كانغا أيضاً إلى موضوع مسؤوليات الدولة الذي يثير أسئلة بشأن ما قدمته الدولة، وبأي طريقة فعلت ذلك، وما يجب أن تقوم به من جهد إضافي لأجل تحقيق المصالحة. وأشار في هذا الصدد إلى الملاحقات القضائية التي شملت أفراداً تابعين لميليشيا كاموبينا نسابو وزعماء تقليديين يقعون حالياً في السجن. غير أن هذه الإجراءات غير كافية مقارنةً بنطاق التجاوزات التي حدثت. لذا يجب بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق الملاحقات لتشمل أفراد قوات الدفاع والأمن الضالعين في الجرائم الخطيرة^(٤٨).

٦٥- ولن يكفي اللجوء إلى القضاء لاستعادة السلام وتحقيق المصالحة في منطقة كاساي. بالفعل، إن معظم المجرمين عاجزون عن الدفع، ولهذا السبب سيكون من واجب الدولة أن تكفل تقديم التعويض - ولو كان رمزياً - للضحايا. وفي الختام، أُشير إلى أن رئيس الجمهورية الجديد،

(٤٤) نفس المرجع.

(٤٥) كانغا حالياً.

(٤٦) عرض قدمه البروفسور سييامبا انتومبا من جامعة كانغا للتربية.

(٤٧) نفس المرجع.

(٤٨) عرض قدمته البروفسورة جوزيفين بيتوتا، رئيسة جامعة كاساي الوسطى.

فليكس تشيسيكيدى، بدأ يخطط في الفترة الأخيرة لإنشاء صندوق لتعويض ضحايا العنف الواسع النطاق^(٤٩).

٦٦- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن هذا التمشي ينبغي أن يشجع، على سبيل الأولوية، إعادة تأهيل المجتمعات المحلية، مع الحرص في نفس الوقت على تقديم المساعدة القانونية الضرورية للضحايا كيما يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم بشكل فعال أمام الهيئات القضائية.

٣- مشكل نزع السلاح

٦٧- كما ذكر آنفاً، مباشرةً بعد منتدى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من أجل السلام والمصالحة والتنمية في كاساي، بدأت عملية تهدف إلى نزع سلاح أفراد ميليشيا كاموينا نسابو. وتثير هذه العملية التي توقفت منذ أسابيع عديدة الملاحظات التالية من جانب فريق الخبراء الدوليين.

٦٨- في ضوء المحاولات الفاشلة السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرى فريق الخبراء الدوليين أن عملية نزع السلاح التي بدأت في كاساي لا ينبغي أن تتبع النهج الكلاسيكي للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الذي يتمثل في إلحاق أفراد الميليشيات/المقاتلين السابقين بصورة منهجية بصفوف قوات الدفاع والأمن النظامية. بل يعتبر الفريق أن عملية نزع السلاح هذه ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة الإدماج والمصالحة، وأن تشجع إدماج المقاتلين في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. ومن المنطقي أيضاً أن يدعم عملية نزع سلاح الميليشيات تقليص كبير في الوجود العسكري وغلق منطقة العمليات.

٢- الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٦٩- يتعلق عدد كبير من التوصيات التي قُدمت في حلقة العمل التي نُظمت في كاننغا، بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة كاساي. فقد اقترح المشاركون تحديداً وضع برامج اجتماعية واقتصادية تهدف إلى مكافحة البطالة المزمنة في صفوف الشباب وتشجيع التكامل الاقتصادي بين المجتمعات المحلية، وبدء أشغال كبرى يمكن أن تتيح فرصة لاستخدام الشباب في بناء الطرق والممرات في كاساي، وإصلاح المباني العامة، من قبيل المدارس ومراكز الصحة التي استهدفتها عمليات تدمير واسعة النطاق وأعمال نهب خلال موجات العنف.

٧٠- وكما ذكر آنفاً في تقرير فريق الخبراء الدوليين السابق، بلغت أزمة العنف التي هزت منطقة كاساي تلك الدرجة من الحدة بسبب حالة الفقر المدقع التي يعاني منها سكان المنطقة نتيجة تخلي السلطة المركزية عن هؤلاء السكان، من جهة أولى، وانعدام كل إمكانية تقريباً للوصول إلى منطقة كاساي عن طريق البر أو السكة الحديدية، من جهة ثانية. وهذه الأوضاع تضع منطقة كاساي برمتها في حالة يستحيل معها إقامة علاقات تجارية واقتصادية منتظمة مع باقي البلاد، وذلك على الرغم من الثروات الممكنة التي تزخر بها المنطقة.

٧١- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن هناك حاجة ملحة لاعتماد خطة طوارئ حقيقية من أجل تنمية منطقة كاساي كيما تزدهر فيها أنشطة اقتصادية وزراعية مستدامة تكفل استيعاب البطالة المزمنة في صفوف الشباب الذين انضموا بأعداد كبيرة إلى صفوف الميليشيات الضالعة في أعمال

(٤٩) نفس المرجع.

العنف. ويرتبط هذا باستثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية، أي الطرق والسكك الحديدية، وشبكات الإمداد بالماء والكهرباء. وتقع المسؤولية عن هذه المهمة، التي لم يعد ممكناً أن تنتظر وقتاً أطول، بالأساس على عاتق الحكومة الكونغولية التي يمكن أن تستفيد في جهودها من دعم الجهات المانحة.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- تتسم حالة الهدوء النسبي في كاساي بالهشاشة، ولا يزال الوضع هناك يتطلب اهتماماً شديداً. حيث يجب تعزيز المكاسب التي تحققت بفضل الانتقال السياسي، ومنها بوجه الخصوص تحسن الوضع الأمني في كاساي، وذلك بشن حرب دون هوادة على ظاهرة الإفلات من العقاب، وتحقيق المصالحة وإعادة بناء الاقتصاد في منطقة كاساي. أما إذا انعدمت الإرادة لشن هذه الحرب، فإن الفرص السانحة في كاساي قد تضع دون أن تتحقق أي نتائج إيجابية.

٧٣- فبخصوص مكافحة الإفلات من العقاب، من المهم أن تُصمَّم استراتيجية التحقيقات والملاحقات على نحو يتيح تغطية جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي طبعت الأزمة في كاساي. وينبغي أيضاً أن تتيح الاستراتيجية استعادة الحقيقة التاريخية والاستمرار في عملية العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة.

٧٤- وبينما يلاحظ فريق الخبراء الدوليين وجود استراتيجية للتحقيقات والملاحقات ويحيط علماً بفتح العديد من التحقيقات في أعمال العنف لدى مكاتب النيابة العامة العسكرية في كاساي، وبخاصة في كاننغا وتشيكابا، فإنه يعرب عن الأسف لأن الملفات موضع التحقيقات لا تشمل بشكل متوازن مختلف الجهات الضالعة في الجرائم. زد على ذلك أن الملفات لا تعكس القائمة الكاملة لأنواع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي طبعت الأزمة في كاساي. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تُراعى عملية انتقاء الملفات أعمال القمع المرتكبة بدافع اثني، وجسامة العنف الجنسي، والجرائم المفترفة ضد الأطفال، وعمليات قطع الرأس، وإضرار النار في عدد كبير من المباني العامة والمنازل، كيما تفضي المحاكمات إلى إثبات مجموع هذه الوقائع. لذا، من المهم أن تعتمد السلطات المختصة استراتيجية أوسع نطاقاً في مجال التحقيقات والملاحقات كي لا تضع الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ولا تتبخر فرص تحقيق المصالحة الفعلية بين مختلف المجتمعات المحلية.

٧٥- ويرى فريق الخبراء الدوليين أن مكافحة الإفلات من العقاب على نحو فعال أمرٌ يتطلب توفير موارد بشرية ومالية ولوجستية هامة للقضاء العسكري. ولكنه يلاحظ الوسائل المتواضعة التي تخصصها الدولة لهذا الجهد والاعتماد الكبير للجهات الفاعلة القضائية المحلية على الشركاء الخارجيين، وبخاصة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولما كان من المنتظر أن تنسحب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحث الفريق الحكومة الكونغولية على وضع استراتيجية مستقلة لتمويل أنشطة القضاء العسكري والقضاء المدني بغية المعاقبة على الجرائم الخطيرة. وفي القريب العاجل،

لا بد من تزويد مكاتب النيابة العامة العسكرية في كاساي بما يكفي من الموارد والموظفين لتسريع الإجراءات وإصدار الأحكام في مهلة زمنية معقولة.

٧٦- وينوه فريق الخبراء الدوليين بالجهود المبذولة من الحكومة الكونغولية لتحقيق المصالحة بين سكان كاساي، ويشير بوجه خاص إلى المنتدى من أجل السلام والمصالحة والتنمية الذي نظّمته الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويرى أنه ينبغي دعم هذه الجهود بمبادرات ملموسة تفرز عملية مناسبة من الناحية الثقافية ومقبولة من الناحية القانونية لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية المعنية. وينبغي أن تسترشد هذه الجهود، بالتعاون مع الجامعيين والتقليديين والباحثين، بالتجارب الإيجابية الماضية وأن تستبعد إصدار عفو عام يشمل المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في كاساي.

٧٧- ولما كان مصدر الأزمة الراهنة هو نزاع يرتبط بالزعامة التقليدية، من المهم أن تراجع الدولة القواعد والممارسات التي تستند إليها لممارسة الرقابة على السلطة العرفية. زد على ذلك أن التشكيك في مصداقية الدولة نفسها من قبل فئة من السكان يدفع إلى إعادة تقييم علاقات وسياسات التواصل بين السلطات الإدارية وقوات الدفاع والأمن، من جهة أولى، والسكان، من جهة ثانية، ولا سيما لوضع حد للشعور بتخلي الدولة عن كاساي.

٧٨- ويعتبر فريق الخبراء الدوليين أن مختلف الجهود المبذولة، سواء فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب أم بتحقيق المصالحة، لن تعط نتائج ملموسة ومرضية ما لم يؤخذ في الحسبان البعد الاجتماعي - الاقتصادي للنزاع في كاساي. فعلاً تعيش الغالبية العظمى للسكان في حالة فقر مدقع بينما تغص المقاطعة بالثروات. لذا، توجد حاجة ملحة لاتخاذ تدابير قوية من أجل تصحيح الوضع الشاذ. ويرى الفريق بوجه الخصوص أن استغلال الخامات التي تزخر بها منطقة كاساي يجب أن يساهم في جملة أمور منها إعادة بناء الهياكل الأساسية، وإمداد الجميع بالماء والكهرباء، وإنعاش الاقتصاد والقطاع الزراعي وتحقيق استدامتهما في إطار خطة طوارئ حقيقية من أجل تنمية كاساي، بدعم من المجتمع الدولي والكونغوليين في المهجر.

٧٩- وللخروج من الأزمة، يعتبر فريق الخبراء الدوليين أن من الضروري النهوض بجهود مكافحة الإفلات من العقاب وتسريع عملية المصالحة بين المجتمعات المحلية وإنشاء آلية شاملة للعدالة الانتقالية تهدف إلى كشف الحقيقة وتحديد الأسباب العميقة للأزمة وتقديم التعويض للضحايا.

٨٠- ويوصي فريق الخبراء الدوليين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ التدابير الآتية:

(أ) السعي للإفراج الفوري عن النساء والأطفال الذين لا يزالون محتجزين من قبل أفراد ميليشيا بانا مورا في إقليم كامونيا (مقاطعة كاساي)؛

(ب) اعتماد استراتيجية تحقيقات وملاحقات تشمل جميع فئات المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في كاساي، أي كانت صفتهم أو وظيفتهم، وأياً كان دافع الجريمة والمكان الذي ارتكبت فيه؛

(ج) تخصيص الموارد المالية الكافية وما يلزم من موظفين ومعدات ووسائل لوجستية لتمكين القضاء العسكري في كاساي من إجراء التحقيقات والمحاكمات في غضون مهل زمنية معقولة؛

(د) النظر في إمكانية استخدام موظفين من النساء لدعم جهود القضاء العسكري في كاساي وسد ثغرة الموظفين من خلال اللجوء أكثر فأكثر إلى القضاء المدني والاعتماد على الطاقات التي يزرع بها سلك المحامين؛

(هـ) التأكد من استخدام موظفين متخصصين يكلفون تحديداً بالتحقيق في جرائم العنف الجنسي أو الجرائم التي تخص أحداثاً وملاحقة مرتكبيها؛

(و) التنفيذ الفعال لتدابير الحماية القضائية لضحايا جرائم العنف الجنسي وللضحايا الأطفال وتشجيعهم على تقديم الشكاوى والتحدث أمام العدالة من خلال إنشاء نظام للمساعدة القانونية؛

(ز) إنشاء صندوق للتعويض بغية مساعدة الضحايا فردياً وتسريع عملية إعادة تأهيل المجتمعات المحلية التي تضررت من أعمال العنف؛

(ح) التأكد من الحكم على الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم بالعقوبات المناسبة وعدم دمجهم في قوات الدفاع والأمن أو الاحتفاظ بهم فيها؛

(ط) في حال محاكمة القصر، التأكد من حصول المحققين على تدريب متخصص وضمان محاكمة الأطفال المتهمين أمام محاكم متخصصة للقصر تتبع الإجراءات المناسبة؛

(ي) استعادة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية في كاساي دون إبطاء، ووضع آلية للعدالة الانتقالية تكون ملائمة وشاملة للجميع؛

(ك) إطلاق برامج إعلام سمعية - بصرية للحد من التوترات بين الجماعات الاثنية الناتجة عن الأزمة وتشجيع الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية؛

(ل) التأكد من أن عملية نزع السلاح الجارية تشمل كل الميليشيات دون تمييز، والانخراط في عملية المصالحة مع التحقق من عودة جميع أفراد الميليشيات عودة فعلية إلى المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها؛

(م) تنظيم مؤتمر حول كاساي، بدعم من المجتمع الدولي والكونغوليين في المهجر، لتعبئة الموارد من أجل إطلاق أشغال كبرى لبناء خطوط المواصلات البرية والسكك الحديدية، وتوزيع الماء والكهرباء، وتنمية القطاع الزراعي، بما يسمح باستيعاب البطالة المزمنة في صفوف شباب كاساي ويفسح المجال لإنعاش الاقتصاد في كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

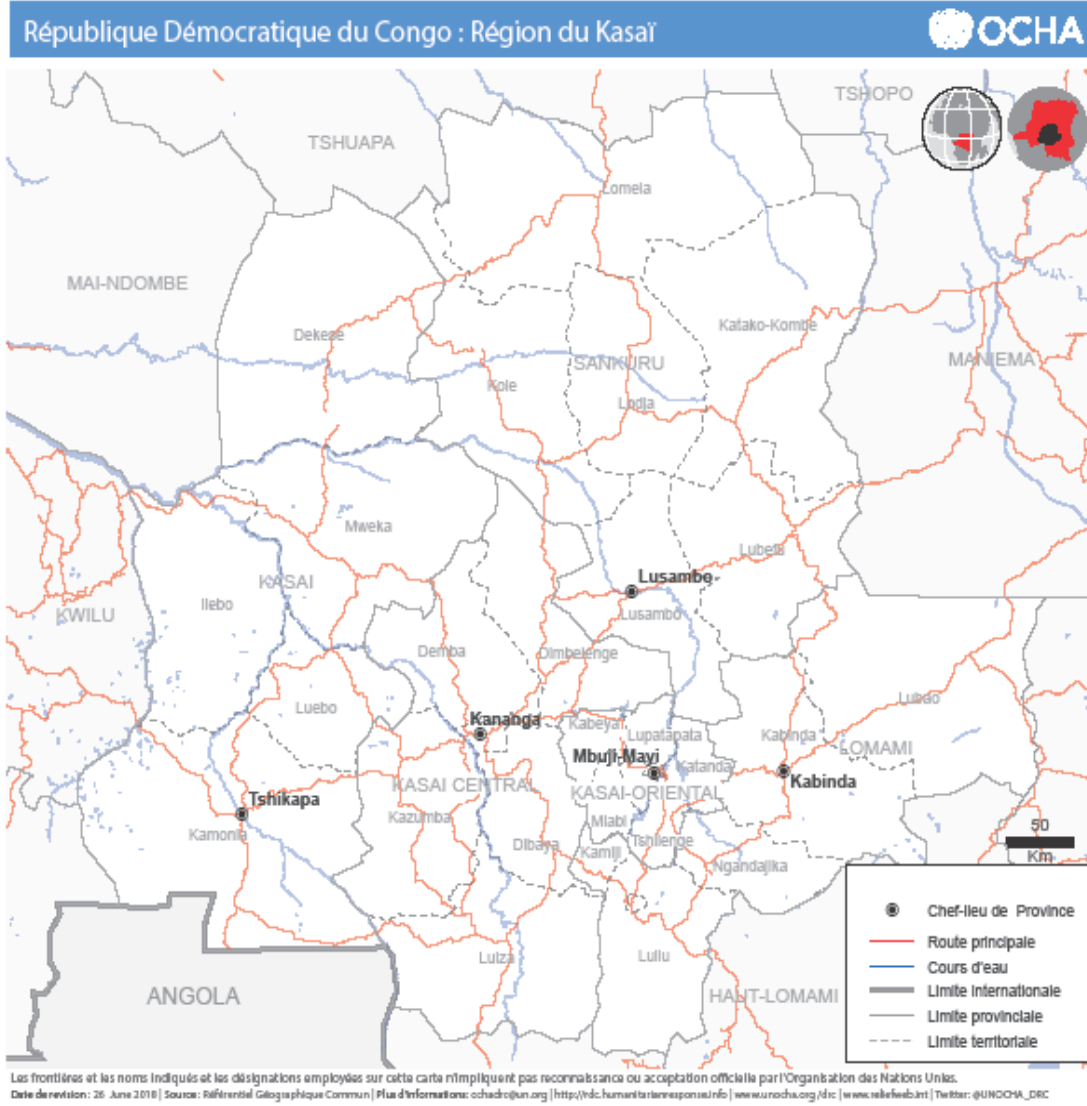
٨١- وبوصي فريق الخبراء الدوليين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهيئات الأمم المتحدة، وصندوق بناء السلام بأن تقدم، في إطار ما تنفذه من مشاريع وبرامج مختلفة، دعماً ملموساً للسلطات المختصة في مجال

مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال إعطاء الأولوية لبناء القدرات الوطنية المستقلة وتشجيع جهود المصالحة والعدالة الانتقالية.

٨٢- ويوصي فريق الخبراء الدوليين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة الأمم المتحدة عموماً، بأن تواصل مشاركتها في الجهود المبذولة في كاساي بتقديم دعم تقني لجميع المساعي الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية المتواجدة في كاساي، بما يشمل الجوانب المتعلقة بنزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي.

مرفق

خريطة كاساي



خريطة مقدمة مجاناً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.